غلاء المعيشة

لما كان لورد كرومر في هذا القطر اهتمّ اهتماماً شديداً بغلاء المعيشة فيهِ لان هذا الغلاء كان يزداد سنة بعد سنة فابطل الدخوليات اي المكوس التي كانت تتقاضاها الحكومة في المدن وابتدأ على مواد الطعام التي تدخلها من الارياف لعلّ ذلك يرخص ثمنها فكانت النتيجة على ضد ما قدّر لان الغلاء زاد بابطال الدخوليات بدلاً من ان ينقص. وعلّل ذلك بعضهم بان الفلاّح الذي كان يأتي مدينة بسلعة ليبيعها فيها صار يردها معهُ اذا لم يجد الثمن الذي يطلبهُ ويأتي بها في اليوم التالي اما قبلاً فكان يبيعها باي ثمن يعرض لهُ لئلاّ يضطر ان يدفع دخوليتها مرةً ثانية . وهو تعليل مقبول ولكنهُ ليس كل السبب الحقيقي لغلاء الاسعار لانها عادت فهبطت قليلاً لما قلّت النقود في البلاد وستغلو ثانيةً اذا زادت النقود. فالغلاء والرخص متوقفان على زيادة الطلب وقلتهِ وعلى زيادة النقود وقلتها . ليكثر القمح مثلاً حتى يزيد على المقطوعية فانهُ يرخص حتماً ولاسيما اذا زاد سنة بعد سنة . وليقلّ سنة عن المقطوعية فانهُ يغلو كثيراً ولاسيما اذا قلّ سنتين متواليتين

والكثرة والقلة اذا اقتصرتا على بلاد واحدة وسهل جلب القمح منها الى غيرها او من غيرها اليها لم تؤثرا في سعرهِ تأثيراً كبيراً لانهُ اذا زاد صدّرت الزيادة منهُ واذا نقص ورد ما يسد سد النقص

واختلاف الاسعار بزيادة المواد ونقصانها وقتيٌّ لان اسبابهُ لا تكون عامّة ولانهُ اذا نقص محصول من المحصولات في سنة زيدت زراعتهُ في السنة التالية حتى يكثر. واذا نقص مصنوع من المصنوعات زيد عملهُ حتى يكثر والضد بالضد . ولكن لزيادة الاسعار ونقصها سبب آخر غير متوقف على السلع نفسها بل هو مرتبط بما تشترى بهِ اي بالنقود فاذا قلّ الذهب كثيراً وكان الاعتماد عليهِ وحدهُ في المعاملة وكان اردب القمح يباع بجنيه واحد حينما كان الذهب كثيراً صار يباع باقل من جنيه اذا قلّ الذهب او باكثر من جنيه اذا كثر الذهب اي ان الجنيه يصير يشتري اردبًا ونصفاً مثلاً او اردبين من القمح او ثلثي الاردب فقط بعد ان كان يشتري اردبًا واحداً وقس على ذلك سائر العروض التي تباع وتشترى فانها كلها تغلو برخص الذهب وترخص بغلاء الذهب او تغلو بكثرة الذهب وترخص بقلة الذهب

وقد ذكرنا في باب الاخبار العلمية في الجزء الماضي ان الذهب الذي استخرج من الارض

في العام الماضي بلغ تسعين مليوناً من الجنيهات وكان المستخرج منذ خمس عشرة سنة نحو اربعين مليوناً من الجنيهات فقط فتضاعف مقداره في خمس عشرة سنة . ولولا ازدياد استعمالهِ في المعاملة والصناعة لوجب ان يتضاعف ثمن الاشياء كلها . والواقع ان اثمان كثير من الحاجيات والكماليات زاد في هذه المدة نحو النصف اي نحو خمسين في المئة . ولو توزع الذهب على الذين يتعاملون بهِ على السواء لغلت الاسعار اكثر من ذلك كثيراً ولكن الجانب الاكبر منهُ يذهب الى صناديق الاغنياء فلا ينال جمهور الناس الاَّ جانباً صغيراً منهُ

ولو زادت اجور الناس كلهم على نسبة زيادة الذهب ما كان ارتفاع الاسعار ضاراً لان اجرة العامل تشتري حينئذٍ ما كانت تشتريهِ قبلاً ولكن الاجور لم تزد على نسبة زيادة الذهب . ثم ان زيادة المصنوعات تستهلك ستويًّا واما ما يزيد في الذهب فيبقى بين ايدي الناس و يتراكم من سنة الى اخرى ففي سنة ١٨٩٤ كان مقدار الذهب بين ايدي الناس نحو ٨٢٠ مليون جنيه اما الآن فبلغ اكثر من الف مليون جنيه

اذا كان الامر كذلك اي اذا كان مقدار الذهب المستخرج من الارض آخذاً في الازدياد سنة بعد سنة واسعار ما يشترى بهِ آخذة في الارتفاع فمن الجهل ان يجعل الانسان ما يملكهُ نقوداً فاذا كان عندك مئة جنيه منذ ٢٥ سنة ووضعتها في بنك التوفير وعمرك خمسون سنة واخذتها الآن مئة وخمسين جنيهاً وعمرك ٦٥ سنة فانك لا تستطيع ان تشتري بها الآن من لوازم المعيشة اكثر مما كنت تستطيع ان تشتريهُ بها قبلاً وهي مئة جنيه لان ثمن هذه اللوازم زاد ٥٠ في المئة بنوع عام واذا ابقيتها في بنك التوفير عشرين سنة أخرى فقد لا تقدر ان تشتري بها حينئذٍ كل ما تشتريهِ بها الآن

قلنا ان الغلاء عامٌّ بسبب كثرة الذهب ولكنهُ لا يشمل كل شيء على حدٍّ سوى فسعر القمح مثلاً لا يتوقف على كثرة الذهب غالباً بل على كثرة المحصول وقلتهِ وقس على ذلك سعر الذرة والرز وسائر الحبوب ولكن الحاجيات الاخرى والكماليات يزيد ثمنها او ينقص حسب كثرة الذهب وقلتهِ فاجور البيوت تزيد بكثرة الذهب واجور العمال بنوع عام وارباح الصناع والتجار كل هذه تزيد بكثرة الذهب وتضاف الى اثمان الحاجيات والكماليات و يزيد الغلاء بزيادة الربح لان العامل الذي يأكل اللحم مرةً في الاسبوع اذا كانت اجرتهُ خمسة غروش في اليوم يصير يأكل اللحم ثلاث مرات او اكثر في الاسبوع اذا صارت اجرتهُ اليومية عشرة غروش و يصير يأكل اللحم كل يوم اذا صارت اجرتهُ عشرين غرشاً في اليوم . والذي يكتفي بلبس الزعبوط و يتفق على ثيابهِ خمسين غرشاً في السنة اذا كانت اجرتهُ ثلاثة غروش

في اليوم يصير يلبس الجبة والقفطان وينفق على ثيابه مئتي غرش او اكثر في السنة اذا صارت اجرته عشرة غروش في اليوم . وهذا هو السبب الاكبر للغلاء اي ان زيادة الذهب تزيد الاجور والارباح فتزيد المقطوعية او النفقات مما يقتصد به الناس عادة وزيادة المقطوعية تزيد الاسعار

واذا بلغ الناس حالة من زيادة النفقات ثم عرض لهم ما يوجب تغييرها تعذر عليهم الانقلاب عنها دفعة واحدة فيستمرون عليها مدة قبل ان يعودوا الى حالتهم الاولى واذا كان التغيير من الاوطإ الى الاعلى فالرجوع الى الاوطإ صعب جداً تستثقله النفس وميل الناس الى الرفاهة وتحسين المعيشة فاذا حسنوا مآكلهم وملابسهم في سني الرخاء صعب عليهم ان يعودوا الى ما كانوا عليه في سني الشدة ولذلك تجد منازل الفلاحين في هذا القطر وملابسهم ومآكلهم قد تحسنت كثيراً عما كانت عليه منذ عشرين سنة وهذا التحسن يقتضي زيادة كبيرة في النفقات

اذا كانت الحال كما وصفنا فلا بدَّ من ان يزاد دخل القطر حتى تسهل المعيشة على ابنائه فاذا بلغ ثمن الصادرات منهُ عشرين مليوناً من الجنيهات منذ ١٥ سنة وكان هذا المبلغ كافياً لايفاء ما يطلب منهُ ثمن الواردات اليه وجب ان يبلغ ثمن صادراته الآن ثلاثين مليوناً حتى تكفي ثمناً لواردانه . وليس عندنا من الحاصلات التي يمكن تصديرها دائماً غير القطن فيجب ان تصرف كل العناية الى توسيع زراعته وحفظ نوعه

ثم ان قيمة الذهب آخذة في الهبوط بالنسبة الى ما يشترى به فاذا امكننا ان نتناول مئة جنيه اليوم بدل شيء من الاشياء فذلك افضل لنا من ان نتناولها بعد عشر سنوات او عشرين سنة لان قيمتها حينئذٍ تكون اقل من قيمتها الآن بالنسبة الى ما يمكن ان يشترى بها . وهنا يظهر خطأنا في رفضنا مالاً عاجلاً عُرض علينا بدل إطالة امتياز ترعة السويس وتفضيلنا المال الآجل عليه لاننا لو فرضنا ان المال الآجل يزيد على المال العاجل خمسين في المئة فانهُ لا يشتري حينئذٍ من لوازم المعيشة او يعمل من الاعمال مقدار ما يشتريه او يعملهُ المال العاجل الآن لان الذهب يكون حينئذٍ ارخص جداً مما هو الآن

وعلى هذا المبدإ يحسن بالحكومة ان تعمل اعمالها العمومية الآن قبل ان ترخص قيمة الذهب لان العمل الذي ينفق على عمله الآن ضريبة مئة فدان لا تستطيع عمله بعد عشرين سنة بضريبة مئة وخمسين فداناً